مصافي عدن.. فساد وإهمال يُعطلان أهم منشأة لتكرير النفط

اتهامات متبادلة بين الحكومة وإدارات المصافي المتعاقبة بالفساد وتعمد تعطيل «مصفاة عدن» منذ عام ٢٠١٤

الأمناء / رعد الريمي :

منذ عام 2014، توقفت شركة مصافي عدن (أكبر منشآت تكرير النفط في البلاد) عن العمل بصورة تامة، ومنذ ذلك العام، لم تعد الشركة للعمل رغم الوعود الحكومية بإعادة التشغيل وسط اتهامات بالفساد وتعمد تعطيل المنشأة، والاتهامات المتبادلة بين الحكومة وإدارات المصافي المتعاقبة.

رئيس مجلس اللجان النقابية للشركة، غسان جواد، قال: "ما تعانيه المصافي شكل مصغر مما يجري في الدولة. إنَّ ذلك انعكاس لانعدام الإرادة السياسية في عودة الدور الريادي لمصافي عدن".

وأضاف: «للمصافي مستحقات مالية عند الدولة وعند تجار الوقود الذين ليس من مصلحتهم عودة نشاط المصافي، حيث يستعملون خزانات المصافي لخزن الوقود الخاص بهم». وبالنسبة لجواد، فإنَّ «قرار تشغيل محطة الطاقة للمصافي مرهون بتفاهمات سياسية».

وتابع: «إقرار تشغيل محطة مصافي عدن تم من قبل الدولة قبل إقرار إنشاء محطة بترومسيلة للكهرباء؛ أنجزت محطة بترومسيلة اليوم بقدرة توليدية تجاوز 260 ميجاوات، بينما محطة طاقة المصفاة التي تبلغ قدرتها 15 ميجاوات لم يتم تشغيلها حتَّى الآن».

المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن المُعين مؤخرا، أحمد مسعد سعيد، أقَر بوجود اختلالات مالية. وقال سعيد: "توجد مديونية ضخمة عند الدولة، مجمل هذه المديونية تُقدر تقريبا بـ 125 مليون دولار عند الحكومة فقط، بخلاف مديونية القطاع الخاص».

وحمَّل سعيد وزارة المالية عرقلة تحصيل مديونية المصفاة.

وأضاف: «إن تعثر تحصيل تلك المديونية ليست عند الحكومة ككل، وإنما عند وزارة المالية، فالحكومة داعمة لنا ممثلة برئاسة الوزراء ووزارة النفط، وهم يدعمون عودة عمل المصفاة، لكنَّ التعثر يحدث في أروقة وزارة المالية. الجانب المالي يمثل أبرز مشاكل المصفاة اليوم».

معضلات فنية:

بدوره أرجع مدير مصافي عدن أسباب تأخر إعادة تشغيل المصفاة إلى عدة عوامل، أهمها أسباب فنية تتعلق بمحطة كهرباء المصافي، وأوضح سعيد أن «المحطة لا تنتج الكهرباء فقط، لو كان الأمر كذلك فقط لعمدنا إلى طلب عدد من الميجاوات من المحطة الكهروحرارية بالبريقة وانتهى الأمر».

وأضاف: «المحطة بحاجة إلى كميات كبيرة من بخار الماء، وكميات كبيرة من الضغط تصل إلى 600 رطل بالأنابيب التي تمتد إلى كل الوحدات، وعقب ذلك يتم تبريد كل المحددات بكميات من الماء تصل إلى مليون ومائتي جالون بالساعة، وهو الذي حتم علينا القيام بأعمال ثانوية مثل إنشاء جسر للسماح بوصول مياه البحر إلى موقع المحطة كون كل السخانات تغلي الخام وتخرج المواد بعد عملية الفصل لها بدرجة عالية من السخونة».

وتابع: «لو عادت هذه المنتجات ذات السخونة العالية إلى الخزان لاحترقت الخزانات، ولذا لجأنا إلى بناء جسر دولي بلغت تكلفته أكثر من سبعة ملايين دولار، ودون هذا الجسر لن تصل المياه لتشغيل المصافي، والمصافي قامت بأدوار هي من أدوار الدولة نظير ذلك بناء هذا الجسر».

ولفت إلى إنَّه «تمت التوصية من قبل الخبراء بضرورة استبدال محطة كهرباء المصافي التي أنشئت في 1982 أكثر من مرة في عامي 1990 و 2000، بسبب التعثر المالي، عملنا على الاستبدال الجزئي وكان ذلك في عام 2014». وأضاف: «بدأ ذلك على يد فريق صيني، غير أنَّ الأمر فشل وثبت ذلك عمليا حينما تسلمنا منحة وقود خام لتكريرها في عام 2017، وكانت النتيجة أنَّه في كل عملية تكرير تتفاقم المشاكل الفنية في محطة الكهرباء وتتوقف وحدة التبريد، الأمر الذي ترتفع معه احتمالية حدوث حرائق ضخمة».

بالإضافة لذلك، قال سعيد إنَّ «المشاكل الأمنية التي عاشتها عدن تسببت بمغادرة الفريق الصيني أكثر من مرة إلى دولة جيبوتي المجاورة».

نقص الكادر:

إلى جانب محطة الطاقة، تعاني مصافي عدن من مشكلة أخرى لا تقل أهمية، وهي نقص أو

رئيس نقابة المصفاة:

- قرار تشغيل محطة الطاقة للمصافي مرهون بتفاهمات سياسية

- الإدارات المتعاقبة على المصافي تمارس "الفساد بكل أشكاله"

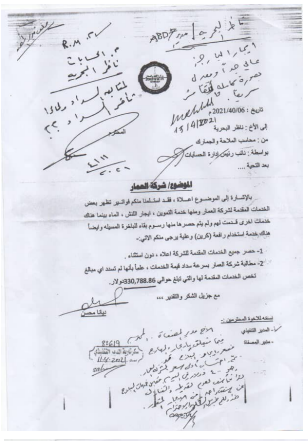

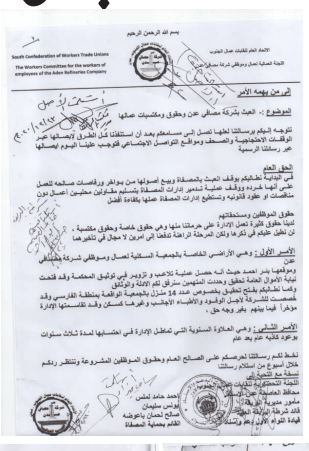

م	رقم الشارة	الاسم	الإدارة	تاريخ انتهاء التعاقد	الراتب (بالدولار)
57	60250	د. عبدالله خالد احمد محمد سعيد	الطبية	2021/12/31م	150,000
58	60251	د. ناصر علي عوض عبدالله النمار	الطبية	2021/12/31م	375,000
59	60255	د. فهمي عبدالله احمد الشمي	الطبية	2021/12/31م	
60	60258	د. عبدالله سيف محمد فوز	الطبية	2021/12/31م	375,000
61	60262	د. سماح احمد صالح القاضي	الطبية	2021/12/31م	250,000
62	60264	د. عليه عبدالقادر علي صادق جابر	الطبية	2021/12/31م	150,000
63	60266	د. رنا عبدالرحمن احمد سعيد	الطبية	2021/12/31م	150,000
64	60267	د. خالد وليد صالح فارع	الطبية	2021/12/31م	150,000
65	60299	م. مليف محمد الرحمان علي	الطبية	2021/12/31م	3000 دولار
66	60089	محمد عبدالرحمن محمد عبدالله	الخدمات	2021/12/31م	300,000
67	60226	محمد علي عبده كليب	المدرسة	2021/12/31م	400,000
68	60216	محمد علي الدهوشي	الخدمات	2021/12/31م	250,000
69	60215	نبيل مسعد عطيف احمد	الخدمات	2021/12/31م	350,000
70	60253	صخر عمر سالم زين	الخدمات	2022/2/1م	200,000
71	60147	سلطان سعيد حيدر	المركزية	2021/12/31م	
72	60246	محمد سالم احمد الشيبي	الصيانة	2021/12/31م	350,000
73	60243	حسن صالح علي عوض	مشروع تحديث محطة الطاقة	2021/12/31م	700,000
74	60245	اكرم علي عبدالله معوضه	مشروع تحديث محطة الطاقة	2021/12/31م	200,000
75	60160	عمر علي عبدالله جبلي	الإنتاج	2021/12/31م	300,000

م	رقم الشارة	الاسم	الإدارة	تاريخ انتهاء التعاقد	الراتب (بالدولار)
1	60095	سعيد علي عبدالله حيشان	العمليات	2021/12/31م	250,000
2	60179	د. عمرو عبدالجبار سلام سعيد	العمليات	2021/12/31م	250,000
3	60214	ندى حسين صالح عبدالله	العمليات	2021/12/31م	200,000
4	60217	ايناس فضل صلاح زعيل	العمليات	2021/12/31م	200,000
5	60256	سعيد سالم عمر هماش	العمليات	2021/12/31م	250,000
6	60277	مكارم عبدالرحمن عبدالله سالم	العمليات	2021/12/31م	200,000
7	60302	اسماء علي عمر الوجيزي	العمليات	2021/12/31م	200,000
8	60094	احمد كرامة عمر بازفيفان	العمليات / المنشآت	2021/12/31م	250,000
9	60252	يسلم سلطان سعيد سيف مفارف	العمليات / المنشآت	2021/12/31م	600,000
10	60184	اياد ناصر شنب راميو	البحرية	2021/12/31م	120,000
11	60244	صالح حسن علي فهد	البحرية	2021/12/31م	200,000
12	60263	المعتصم فهد فارع عوض	البحرية	2021/12/31م	100,000
13	60197	رازي صالح محمد زيد	الانتاج	2021/12/31م	100,000
14	60048	جواد عبدالحميد فارع مقبل	التفتيش الهندسي للمصفاة	2021/12/31م	300,000
15	60110	احمد فهد شيخ مجدع	الصيانة	2021/12/31م	250,000
16	60153	فوزي احمد حرسي فارح	الصيانة	2021/12/31م	100,000
17	60207	فهد قاسم صالح الطيب	الصيانة	2021/12/31م	150,000
18	60211	رائد فهد عبدالعزيز	الصيانة	2021/12/31م	100,000

التوظيف بشكل شبه كامل للخريجين والمهندسين في المصافي ، ولقد رافق ذلك إشكالات تمثلت بوجود تعيينات لأشخاص غير مؤهلين ولا يحملون شهادات ، وجاءت هذه التعيينات عن طريق المجاملة والمحاباة».

وأضاف: «معظم الإدارات للصف الأول والثاني والثالث في المصافي لا توجد لهم بدائل، هذه كارثة حقيقية، وسبب كل هذا أنَّه تم إيقاف توظيف المؤهلين لفترة طويلة، والأمر مستمر إلى اليوم». ووفقاً له، دفع هذا قيادة المصافي إلى «الاستعانة بالكوادر البالغة الأجلين والمتقاعدين».

تحديث أم خصخصة؟

وعن الخطط لتطوير وتحديث عمل المصفاة، قال المدير العام للشركة: «طموحنا أن تتم عملية التحديث على عدة مراحل؛ وكل ذلك يتم بصحبة الدكتور محمد حسن وهو مستشار وزير النفط ومدير التحديث للمصفاة بعدن، ونعمل على عرض هذه الرؤية على الحكومة ورئيس الوزراء والانتقالي على أن يتم بمشاركة الشركات الأجنبية مع إضافة ومنح القطاع الخاص مساحة في عملية التحديث تتمثل في ملحقات للمصفاة ومصانع للبترول».

وحول ما إذا كانت هذه خطوات نحو خصخصة المصفاة، قال: «ننفي ذلك جملة وتفصيلا، فالعمل مع القطاع الخاص في مصافي عدن سيكون بعملية تشاركية وأثر ذلك لن يلمسه فقط إدارة وموظفي مصافي عدن وإنما حتى المواطنون».

وأضاف: «إذا اشتغلت المصفاة وعادت إلى موقعها الريادي سوف يتوفر الوقود، ولن يعاني المواطن من انقطاع الكهرباء. بالإضافة إلى ما تعكسه العملية برمتها من تحسن على أسعار الوقود كونه سوف يُكرر من خام البلد، ولا يشترى، وستتحكم به الدولة وليس التجار».

فساد وضغوط :

واتهم رئيس نقابة مصافي عدن الإدارات المتعاقبة على المصافي بممارسة «الفساد بكل أشكاله». واستعرض وثيقة تثبت سعي إدارة سابقة لمصافي عدن لتخفيض مستحقات مالية واجبة على شركة خاصة نظير رافعات وآلات خاصة بالمصافي قامت هذه الشركة بتأجيرها.

وكانت وكالة سبأ الرسمية قد نشرت في 2016 خبرًا يفيد بتوجيه رئيس الوزراء السابق، أحمد بن دغر، إدارة شركة المصافي بمنع بيع أصول مصافي عدن دون علم الحكومة. ونقلت الوكالة على لسان بن دغر أن الحكومة لم يكن لديها علم بعمليات البيع هذه.

وتحصلنا على خطاب من نقابة عمال مصافي عدن في ديسمبر 2020 موجهة «إلى من يهمه الأمر» حول بيع أصول مصفاة عدن، والعديد من حالات الفساد.

لكن مدير المصافي قال إنَّه «لا وجود للفساد بالشكل الذي تدعيه نقابة المصافي»، وأضاف: «الفساد كلمة عمومية يرمونها على الجميع وكل اتهام بفساد يتحتم تجاهه وجود لجان تقص». ومع ذلك، أقر المدير أيضاً بوجود «ضغوطات سياسية تقتضي بتخفيض سعر التخزين لتجار معينين، وضغوط بمنح مديونيات لتجار معينين، على أن تسدد لاحقاً».

وأضاف: «غير أن ذلك لا يتم البتة، وهي أمور أكبر من قدرتنا على الرفض».

تجدر الإشارة إلى أنّ المصفاة في عدن أستكمل بناؤها عام 1954 من قبل «شركة الزيت البريطانية» بي بي (BP) بطاقة 170 ألف برميل / اليوم (8.5) مليون طن متري سنوياً، وآلت ملكيتها إلى الدولة عام 1977، وجرى تشغيلها لاحقا من قبل شركة مصافي عدن.

ورغم قدم المصفاة (60) عاماً فقد استمرت بالعمل بكفاءة جيدة، نظراً للصيانة المستمرة لها قبل أن تنخفض طاقتها الإنتاجية في تكرير حوالي (100) ألف برميل في اليوم، قبل أن تتوقف بشكل كامل مع اندلاع الحرب الأخيرة في اليمن في 2014.

وحاولنا التواصل مع رئاسة الوزراء اليمنية للاستفسار حول الاتهامات التي وردت في التقرير، فتم إحالتنا إلى وزارة النفط والمعادن، وتواصلنا مع وزير النفط والمعادن عبد السلام باعبود إلا أنه لم يتجاوب معنا.

الذي تعرضت له مصفاة عدن هو رفض الحكومات السابقة دراسات تهتم بتحديث المصفاة، إذ كان العمل بهذه الدراسات كفيلاً بالارتقاء بالمصفاة إلى مصاف عالمية وتكرير النفط بطرق حديثة».

وطبقاً له، قدمت شركة صينية دراسة وعرضاً لتطوير مصفاة عدن تحصل بموجبه على بعض منتجات المصفاة، لكن كل هذا قوبل برفض حكومي.

وتابع: «واليوم تتم إعادة هذا العرض السخي مجددا على الحكومة وهي في انتظار موافقة الحكومة ولن تعمل الشركات هذه إلا بموافقة الدولة خاصة وأنَّ الجدوى الاقتصادية من الدراسة مضمونة وآمنة ».